



الجامعة الوطنية للتعليم، FNE

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE
Tasddawit Tanamurt n UsImd Tasddawit tanamurt n UsImd

المكتب الجهوي بني ملال خنيفرة

Bureau Régional Benimellal Khénifra

هاتف: +212628067190، فاكس: +212537264525

Fne_BN@yahoo.fr www.taalim.org



الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات الأكثر تمثيلية بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي بالمغرب

FNE, Syndicat des plus représentatifs dans les secteurs de l'Education Nationale & de l'Enseignement Supérieur, Maroc

بني ملال في: 26 شتنبر 2020

ملفات التدبير المالي لأكاديمية بني ملال خنيفرة

بيد الفرقة الوطنية للشرطة القضائية

في إطار تتبع مستجدات الساحة التعليمية عقد المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم -التوجه الديمقراطي- اجتماعا عن بعد يوم السبت 26 شتنبر 2020، تناول الوضع التعليمي ببلادنا وبالجهة في ظل ظروف تتميز بتفشي وباء كورونا، وسعي الامبريالية إلى تأييد سيطرتها على الشعوب ومقدراتها. ووطنيا محاولة استغلال الجائحة لتمير قوانين تراجعية، وتجريد الطبقة العاملة وسائر الموظفين والمستخدمين من أدوات ووسائل الدفاع عن حقوقها (قانون النقابات 19-24، القانون التكميلي للإضراب 15-97، القانون الإطار، خفض ميزانية قطاع التعليم... وعلى مستوى قطاع التعليم:

وطنيا:

يقر الخطاب الرسمي بالأزمة الهيكلية لقطاع التعليم بسبب السياسات اللاشعبية للحكومات المتعاقبة التي رهنت القطاع لتوصيات المؤسسات المالية الامبريالية في ضرب الخدمات الاجتماعية وتسليعها وتفويتها للرأس المال الأجنبي والمحلي الطفيلي ورفع الدولة يدها عن جميع الخدمات الاجتماعية من صحة وشغل وتعليم...، وهذا ما كشفت عنه أزمة كورونا وعرت وهم ما يسمى التعليم عن بعد.

جهويا:

ناقش المكتب الجهوي على ضوء تقارير القنوات التنظيمية للجامعة الوطنية الدخول المدرسي المتعثر وحصيلة الموسم الدراسي الماضي في غياب انعقاد اللجنة الجهوية المشتركة في إطار المذكرة 103.

-احتلال الأكاديمية الجهوية المرتبة الأخيرة على مستوى نتائج البكالوريا بسبب التدبير الانفرادي لمدير الأكاديمية، وللإنصاف فقد احتل مدير الأكاديمية المرتبة الأولى على مستوى جودة التعويضات، حيث وضع يده على تعويضات بالملايين في أوج الحجر الصحي رغم الدعوات والتوجيهات والمذكرات الرسمية التي تدعو للحد من المصاريف والنققات دون مراعاة وضعية البلاد والعباد وبعد فترة قصيرة سيشفط تعويضات أخرى بالملايين مكافئ شخصه وحاشيته على النتائج المبهرة في امتحانات البكالوريا، لذلك نطلب من الجهات المسؤولة ان تزودنا برسم ملكية هذا المرفق العمومي لهذا المسؤول وهو خارج محاسبة المفتشية العامة.

- دخول مدرسي متعثر بسبب استمرار وتمادي هذا المسؤول في سلوكاته الهوجاء واستهتاره بالقوانين واستعمال الشطط في السلطة ودخوله إلى متاهات لا يعرف الخروج منها وسوء تدبير القطاع بأسلوب نرجسي والتدخل في اختصاصات المديرين الاقليميين واستخدام أحدهم لإشباع ميولاته العدوانية والانتقامية من وراء ستار وبشكل مكشوف، أما مناصب المسؤولية تتم بمنطق تهميش الكفاءات واعتماد معيار الخضوع والخنوع المطلق.

- الشطط في استعمال السلطة عبر تسخير بعض المسؤولين تحت إمرته للانتقام من بعض زملائهم من الموظفين والايقاع بهم والانتشاء بالظلم وإلحاق الأذى بالآخر وهي الكفاءة الوحيدة المشهود بها لهذا المسؤول الذي يسير القطاع بالجهة بعيدا عن القيم والأخلاق.

- بإلحاح من مدير الأكاديمية وبتواطؤ خدمه تم استدراج موظف من ملحقة الاكاديمية و تكليفه بمصلحة التربية الدامجة لتأمين تسيير هذا الملف، فاستجاب لعدة اعتبارات أبرزها أنه راكم تجربة لابأس عند اشتغاله على هذا الموضوع في العمل الجمعي، وبحكم أنه ينتمي لهذه الفئة، وإن كان ذلك على حساب تنقله مسافة طويلة نحو المقر

الجديد، لكن المصلحة ستسند لأستاذة، و يحاول مدير الأكاديمية أن يفرض عليه القيام بمهامها لتتكشف أن المؤامرة مدبرة وهذه الممارسات المشينة هي الأسلوب الذي يجيده هذا المسؤول وللأسف الشديد وهذا الملف وملفات أخرى تنتظر بمكتب وزير التربية الوطنية.

- تجريد رئيس قسم بالأكاديمية من مهامه خارج القانون لأنه لا يريد أن يدخل تحت عبائه فيحرمه من حضور الاجتماعات الرسمية لتضيق مصالح نساء ورجال التعليم والعديد من المرتفقين في أوج الدخول المدرسي.

- فضيحة كبير شهود z لصالح مدير الأكاديمية ستم ترقيته إلى مفتش التنسيق الجهوي، والذي يتم إشراكه في اجتماعات تديرية للأكاديمية في خرق واضح للقوانين وهو رأس الرمح في تفعيل نزوات مدير الأكاديمية الانتقامية القدرة، مقابل حصول هذا المفتش على التعويضات بشكل غير قانوني آخرها التعويض ب7000 درهم في فترة الامتحانات، وحتى مهام مفتشي التنسيق الجهوي يريد هذا المسؤول إفسادها بعد أن كانت تقارير مفتشي التنسيق الجهوي نزيهة تضع نفس المسافة بين كل المنتسبين إلى القطاع وبأسلوب هذا المسؤول يريد تلويث أشغال ومهام لجان التفتيش الجهوي.

- فضيحة جديدة لمدير الأكاديمية، الذي سيعمل على توقيع استقالة أستاذة مفروض عليها التعاقد خارج الشروط القانونية وحضور الزبونية والمحسوبية في هذا الملف في الوقت الذي رفض هذا المسؤول العديد من طلبات الاستقالة من أساتذة مفروض عليهم التعاقد نجحوا في بعض مباريات التوظيف و يريدون تحسين وضعيتهم المهنية لأن لا واسطة لهم (فما رأي المفتشية العامة).

- فضيحة استعمال مدير الأكاديمية لمكتبين اثنين للضبط، مكتب ضبط للعموم ومكتب ضبط بكتابته الخاصة يستقبل الملفات والمراسلات والشكايات التي يكون طرفا فيها أو موجهة ضده، إما يقوم بحفظها أو إخفائها وعدم إرسالها إلى الجهة المختصة خاصة المراسلات التي تكشف تورطه أو التي ستفضحه وفي هذا خيانة للأمانة (ما رأي المفتشية العامة).

- فضيحة مدير الأكاديمية في تعيينه لرئيس مصلحة بالأكاديمية لم تسقط عنه العقوبة التأديبية الصادرة في حقه (ما رأي المفتشية العامة).

- فضيحة تستر مدير الأكاديمية على رئيس قسم غير إطاره خارج الضوابط القانونية (ما رأي المفتشية العامة لوزارة التربية الوطنية).

- فضيحة مدير الأكاديمية يتهرب من الاجتماعات لأنها تكشف حقيقته أمام الجميع لذلك ألغى المذكرة 103 فلا اجتماع للجنة الجهوية المشتركة لا عن بعد ولا عن قرب، يسير القطاع بالجهة بارتجالية وانعدام الشفافية، والحصيلة بعض الخرجات الاعلامية سرعان ما تكشفها النتائج والوقائع على الأرض.

- فضائح التعليم الأولي، فالأقسام التي صرح مدير الأكاديمية أنها جاهزة خلال الموسم الماضي وأنها استقبلت الأطفال لا زالت بعضها لم يكتمل بناؤه وفضائح السكن والصفقات وسندات الطلب، والتي أحالتها النيابة العامة على محكمة جرائم الأموال بعين السبع وقد باشرت فيها الفرقة الوطنية للشرطة القضائية البحث في ملفات التدبير المالي والإداري للأكاديمية والتي يتكتم عليها مدير الأكاديمية كما أن الجامعة وضعت شكاية في الموضوع لدى المجلس الأعلى للحسابات.

رغم النداءات المتكررة بخصوص خرق القانون بالنسبة للجمعية الرياضية حيث حذفت من جداول حصص أساتذة التربية البدنية وتحصيل المبالغ المخصصة لها بشكل غير قانوني وإجراء تصريف الفائض اعتمادا على وضعيات غير قانونية.

يعرف ملف التربية الدامجة تعثرا منذ بدايته وزاد تعثرا مع تفشي جائحة كورونا نظرا لضعف البنيات المستقبلية وعدم وجود وسائل وتجهيزات تدرس هذه الفئة مما يحرمها من الحق في التمدرس، وبذلك يصبح الأطفال في وضعية إعاقة استثناء داخل الاستثناء بالجهة بسبب عدم المواكبة الفعلية لتمدرسهم (فما رأي وزارة التربية الوطنية).

- ارتجالية في الدخول المدرسي الحالي:

* التأخر في تصريف الفائض من الأساتذة.

* التأخير في تسلم المؤسسات المحدث.

* برمجة مؤسسات لم يكتمل بناؤها بعد مما سبب التحاق الأساتذة إلى مؤسسة لازالت ورشا في طور الإنجاز (ثانوية أدوز).

* عدم تحويل الاعتمادات إلى جمعيات دعم مدرسة النجاح مما خلف ارتباك لدى مديري المؤسسات الذين لم يجدوا كيف يدبرون الإجراءات الاحترازية.

* عدم تزويد المؤسسات التي لا تتوفر على جمعية دعم النجاح بمستلزمات البرتوكول الصحي.

- تعثر وتأخر تسليم المؤسسات التعليمية الجديدة وإلغاء مؤسسات أخرى بسبب اتفاقية الشراكة مع الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع

- عدم استثمار تقارير المفتشين والأطر الإدارية حول الاختلالات التربوية والصعوبات التي تعيشها المؤسسات التعليمية وتهميشهم مما أدى وسيؤدي إلى نتائج كارثية.

- فضيحة ثانوية تانوغة الإعدادية التي تهدد سلامة وحياة التلاميذ ونساء الأطر الإدارية والتربوية رغم أنها مؤسسة حديثة تكلفت بها الأكاديمية كمشروع وتتبع وهي تعرف تصدعات وشقوق في الأساسات، والجامعة إذ تطالب بفتح تحقيق مستعجل بخصوص هذه المؤسسة وتحديد المسؤوليات وتنبه إلى الخطر الذي يهدد مرتفقيها في أي لحظة، وتدعو إلى الكشف عن مراسلات المدير السابق للمؤسسة وكذا جمعية الإباء.

واعتبارا لما سبق وغيره كثير، يعلن المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم للتوجه الديمقراطي جهة بني ملال خنيفرة للرأي العام ما يلي:

1- يتقدم بأحر التعازي والمواساة لضحايا وباء كورونا بالمؤسسات التعليمية ويتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

2- يندد بالاستهتار الذي تم به تدبير الدخول المدرسي بالجهة والمخاطرة بصحة التلاميذ والشغيلة التعليمية في ظروف تغيب فيها أبسط شروط الصحة والسلامة وغياب مواد التعقيم والوقاية اللازمين مما أدى إلى إصابة العديد من التلاميذ ونساء ورجال التعليم، وندعو الجميع لتحمل مسؤولياته والتدخل الفوري لتوفير شروط العمل والتعلم والوقاية وسلامة الجميع.

3- ينبه وزارة التربية الوطنية إلى خطورة الممارسات البربرية واستغلال النفوذ من طرف مدير الأكاديمية ويحملها مسؤولية ما ستؤول إليها الأوضاع.

4- يعلن تضامنه مع الكفاءات التي يتم تهميشها ويتضامن مع موظفات وموظفين المديرية الإقليمية الذين تم استثناءهم من التعويضات التي يحتكرها هذا المسؤول وحاشيته.

5- يدعو إلى إيجاد حلول آنية للأطر الإدارية والتربوية التي تعاني أمراض مزمنة وكذلك الحوامل قبل وقوع الكارثة.

6- يحذر وزارة التربية الوطنية وكل الجهات المختصة من خطورة استغلال حالة الطوارئ الصحية للتستر على هذا المسؤول الذي ذاع صيته.

7- يدعو إلى التراجع الفوري عن إلغاء حصص الجمعية الرياضية والإفراج عن الساعات الإضافية المنجزة وفي حالة خرق المذكرات وعدم برمجتها نطالب بإرجاع المبالغ المستخلصة لفائدة الجمعية الرياضية لأولياء وآباء التلاميذ.

8- يطالب وزير التربية الوطنية والمفتشية العامة بالجواب الكتابي حول المراسلات والشكايات المتعلقة بخروقات مدير الأكاديمية.

9- نطالب وزير التربية الوطنية والمفتشية العامة بفتح تحقيق في مكتب الضبط الخاص بمدير الأكاديمية والكشف عن المراسلات التي تم إقبارها وإخفاء أثرها ولم تصل إلى وجهتها.

10- يجدد دعوته المفتشية العامة إلى افتحاص للأكاديمية الجهوية موازاة مع البحث الذي تباشره الجهات المختصة بالتأديب وجرائم المال.

11- يقرر المكتب الجهوي خوض وقفة احتجاجية أمام مقر الأكاديمية الجهوية ببني ملال وذلك يوم الخميس 08 أكتوبر 2020 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا.

عاشت الجامعة الوطنية للتعليم للتوجه الديمقراطي اطارا مكافحا صامدا

نقابي وراسي مرفوع ما مشري ما مبيوع

عن المكتب الجهوي FNE

